

الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة
(الفصل 101 من الدستور)

المملكة المغربية



رئيس الحكومة

عرض السيد عبد الإله ابن كيران
رئيس الحكومة

(الثلاثاء 10 رمضان 1435 هـ الموافق لـ 8 يوليوز 2014 م)

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم



عرض السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

- الفصل 101 من الدستور -

(الثلاثاء 10 رمضان 1435 هـ الموافق لـ 8 يوليوز 2014م)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

انه لمن دواعي السرور أن أجد اللقاء بكم وذلك في إطار عرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة تطبيقا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور، وبسط آفاق العمل الحكومي للمرحلة المقبلة الثاني من هاته الولاية بحول الله وقوته، مؤكدا على ما ترسخه هذه المحطة المتميزة من تجاوب مستمر للحكومة مع البرلمان في إطار اضطلاعهم بمهامه الرقابية ومن ربط للمسؤولية بالمحاسبة. وأود في هذا الصدد، أن أتوجه بشكري الجزيل الى مجلسيكم الموقرين لتعاونهما من أجل أن تكون هذه المناسبة لحظة ديمقراطية بامتياز، وكذا الاهتمام الكبير الذي تولونه لتتبع وتقييم ومراقبة السياسات الحكومية.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

إن أي تقييم موضوعي للحصيلة المرحلية للعمل الحكومي يقتضي منا استحضار السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي جاءت في إطاره هذه الحكومة سواء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، ورافقها خلال هذه المرحلة من عملها، وما بذلته من جهود ومكابدة استثنائية من أجل الحد من الآثار السلبية لهذا السياق المتقلب والصعب وإرساء دينامية جديدة من التعاون والتضامن بين مكونات الأغلبية الحكومية للتقدم في تطبيق مقتضيات الدستور ولتنزيل استحقاقات البرنامج الحكومي واسترجاع الطمأنينة وتعزيز الآمال في تسريع مسار الإصلاح ببلادنا وترسيخ الاستقرار السياسي وتوطيد السلم الاجتماعي، مما ظهرت آثاره والحمد لله في ازدياد إشعاع المغرب على المستوى الدولي مما يدعم الثقة في تفعيل الإصلاحات والقدرة على كسب رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

فعلى الصعيد السياسي، لابد من التذكير بأن التجربة الحكومية الحالية جاءت في إطار سياق استثنائي وطنيا وإقليميا ودوليا، اتسم بانبعث حراك شعبي في بلدان المنطقة، عكس إرادة الشعوب في مناهضة الفساد والاستبداد والمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة، وبروزه كتحول مستقبلي عميق تفاعلت معه الشعوب والدول بدرجات متفاوتة.

وبفضل الله تعالى تمكن المغرب في هذا السياق من اتخاذ مبادرة إرادية واستباقية عنوانها "الإصلاح في إطار الاستقرار" جسدها الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في 9 مارس 2011، واعتماد دستور جديد في يوليو 2011 وإجراء انتخابات تشريعية في 25 نونبر من نفس السنة، منحت بلادنا بمساهمة مختلف مكونات المجتمع المغربي تحت قيادة جلالة الملك مسارا متجددا ما يزال مستمرا وواعدا بحول الله، في ظل التشبث القوي بالثوابت الوطنية الجامعة والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية المتعددة الروافد والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، والقطع مع محاولات التحكم والإقصاء.

ونعتبر أن ربط المسؤولية بالمحاسبة يقتضي التذكير بالأوضاع الصعبة التي تشكلت في إطارها الحكومة، حيث عرفت البلاد حركة مستمرة للاحتجاج طيلة سنة 2011 وبداية سنة 2012، أنتج عند البعض حالة من التوجس إزاء المستقبل وضعفا في الثقة في المؤسسات المنتخبة، وتشكيكا من قبل البعض في قدرة التجربة الحكومية الجديدة على استعادة المبادرة والمساهمة في صيانة هيبة الدولة وتدعيم الثقة في مسار الإصلاح في إطار الاستقرار، خاصة في ظل تنامي حالات احتلال الملك العمومي وتوسع حركة الإضرابات القطاعية في مجالات حيوية للخدمات العمومية، مثل المستشفيات والمدارس والمحاكم والجماعات المحلية، وهي إضرابات أدت إلى تعطيل مرافق عمومية أساسية بعد أن أصبحت تلك الإضرابات متكررة، وإلى تأخير مصالح المواطنين بشكل حاد وإضعاف ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وبالإضافة إلى ذلك زادت مخاطر الاستهداف الممنهج لقضيتنا الوطنية الأولى وملف وحدتنا الترابية والوطنية، بعد الهزة التي عرفت في أواخر سنة 2010 إثر أحداث إكديم إزيك الأليمة والتي كانت نتيجة موضوعية للفشل في معالجة الاختلالات، والتي استغلها خصوم وحدتنا الترابية للمس بمصداقية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، والاستغلال العدائي والتوظيف المغرض لحقوق الإنسان لضرب السيادة الوطنية والترابية على الصحراء المغربية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، عرفت الوضعية اختلالا كبيرا و متزايدا للتوازنات الماكرو-اقتصادية مع نهاية 2011، خاصة ارتفاع عجز الميزانية الذي بلغ أكثر من 6% من الناتج الداخلي الخام و تفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات الذي بلغ 8% من الناتج الداخلي الخام.

ويضاف إلى هذه الوضعية عدم قدرة النموذج التنموي المعتمد على مواصلة الصمود في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الخارجية والارتفاع المستمر لارتفاع أسعار البترول، وهو نموذج قائم على تعويض انحسار الطلب الخارجي ونتائجه بتقوية الطلب الداخلي، إلا أن طول الأزمة، والتأخر في إنجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية، كل ذلك جعل الحكومة الجديدة تواجه مخاطر تحديات اقتصادية ومالية صعبة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن المجهودات الكبيرة المبذولة والبرامج المتعددة مازالت آثارها ضعيفة على مستوى تحسن أوضاع المواطنين والمواطنات و تيسير ولوجهم للخدمات العمومية الأساسية وضمان جودتها والمساهمة في تقليص ملموس ومستدام للفوارق الاجتماعية والمجالية.

لقد كان النموذج الذي تقدمه بلادنا على محك الاختبار، بالنظر لهذه الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المحصلة اليوم و الحمد لله هي بروز هذا النموذج أكثر تميزا وإشعاعا بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله الذي اضطلع بدور مفصلي في صيانة هذا النموذج وقيادة مسلسل الإصلاحات وحماية الوحدة والاستقرار، ثم بالثقة المتجددة في المؤسسات المنتخبة وفي التجربة الحكومية المستندة على شرعية ديمقراطية وتعددية سياسية، وعلى رصيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والحقوقية والثقافية والاجتماعية التي عرفتها المملكة على مدار العقود الأخيرة، مما انعكس إيجابا على جاذبية بلادنا وفتح آفاق الارتقاء الاجتماعي، وفق معادلة تجعل الإدارة في خدمة الوطن والمواطن.

ونعتبر اليوم أن أحد أهم إنجازات التجربة الحكومية هو المساهمة في إخراج بلادنا من مرحلة سياسية واقتصادية حرجة إلى مرحلة جديدة جرى فيها تدعيم الثقة واستعادتها في المؤسسات وزيادة اهتمام المواطن بتدبير الشأن العام، كما تم فيها صيانة قدرة المغرب كنموذج حضاري متميز باستقراره وقوي بوحدته أن يؤثر ايجابيا في محيطه.

إن عناصر النجاح والقوة التي مكنت بلادنا من تجاوز تحديات الربيع الديموقراطي، وازدادت قوة برصيد التجربة الحكومية، ساهمت كذلك في تجاوز ما سمي بالخريف العربي، والهزات التي عرفتها بعض البلدان، مما كان له بالغ الأثر الإيجابي على مصداقية مسلسل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرفع من جاذبية وإشعاع النموذج المغربي.

وقد تأتي ذلك والحمد لله بفعل أمرين، الأول تمثل في سلسلة من القرارات و التدابير و الإجراءات الصعبة والمسؤولة، سواء تعلق الأمر باستعادة مصداقية الحياة السياسية أو بتقوية تنافسية وفعالية النشاط الاقتصادي أو بتصحيح الاختلالات الاجتماعية، وهي مبادرات سنعرض لأهمها في هذه الحصيلة المرحلية.

أما الأمر الثاني والذي لا يقل أهمية عن الأول إن لم يكن يفوقه، فهو النجاح التدريجي في إرساء ثقافة سياسية جديدة رافضة للتحكم و الإقصاء وتقوم على التعاون بين المؤسسات عوض التنازع بينها، والعمل على تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات اللازمة عوض الازتهان أو الاستكانة إلى الانتظارية وللحسابات الضيقة والانتخابية، وكذا الوفاء بالالتزامات والعقود بديلا عن التسويف والإرجاء، واعتماد الحوار والمقاربات التشاركية، وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات، وهي سمات جديدة في منهجية تدبير الشأن العام وفي العلاقة مع مختلف الفاعلين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومع الشركاء الوطنيين والدوليين.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

قبل عرض مكونات الحصيلة المرحلية للعمل الحكومي، من المفيد تقديم الإطار الناظم لمجموع الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة، وهو ما يتجسد في دينامية إصلاحات تم إطلاقها، توطر هذه الإجراءات وتعزز استدامتها، مما يجعل بلادنا في خضم حركية إصلاحات هيكلية وأوراش تنموية ومبادرات إشعاعية، وأخص بالذكر ما يتعلق بمنظومة العدالة و المالية العمومية والنظام المالي والمقاصة والتقاعد والجهوية والخدمات الصحية والتعليمية والسكن، والإصلاحات المتعلقة بالعدالة والإعلام والمجتمع المدني والمرأة وحقوق الإنسان، بما يجعل المغرب بمثابة ورش إصلاحي كبير مؤطر بمقتضيات تنزيل الدستور، ويفرض على مختلف المكونات تحمل المسؤولية في ضمان إنجاز هذه الإصلاحات.

وسأكتفي في هذا الصدد بعرض أبرز معالم هذه الحصيلة دون الإغراق في تفاصيل إنجازات مختلف القطاعات الحكومية.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

على مستوى ملف وحدتنا الوطنية، تميزت هذه المرحلة بتعزيز موقف المغرب من خلال مصادقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرارات نوه فيها بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصدقية والرامية إلى تسوية النزاع حول الصحراء المغربية، كما واصلت العديد من القوى الفاعلة على المستوى الدولي والعديد من الدول التعبير عن دعمها للمبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي، وذلك بفضل الجهود والمساعي التي ما فتئ يبذلها جلالة الملك محمد السادس، أعزه الله.

وقد تمثل ذلك في النجاح الكبير للزيارة الملكية للولايات المتحدة الأمريكية والنتائج المهمة التي حققتها هذه الزيارة على مستوى تعميق العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بين البلدين وتحقيق دعم أكبر للمقترح المغربي للحكم الذاتي والتنويه بمصداقيته وجديته.

والنتائج الايجابية على هذا الصعيد تؤكد أن تجاوز مخططات خصوم الوحدة الترابية يتطلب مضاعفة الجهود وتكثيف المبادرات وتحمل الجميع لمسؤوليته في الدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية، والعمل على تقوية الجبهة الداخلية والتقدم في تنزيل مقتضيات الدستورية المتعلقة بالجهوية المتقدمة وتطبيق النموذج الاقتصادي التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، وتكثيف التواصل والإشعاع وتقوية الحضور المغربي سواء الحكومي أو البرلماني أو المدني في مختلف المنابر والمحافل الجهوية والقارية والدولية، واستثمار التراكمات الإيجابية التي تحققت هذه السنة.

من الواجب أيضا التوقف عند المنعطف الذي تعرفه القضية الفلسطينية عامة والقدس الشريف خاصة، حيث تتعرض فلسطين لتهديدات متصاعدة بسبب سياسات التهويد والاستيطان المستمرة والمتزايدة والعدوان المتكرر، في ظل اشتداد حالة الحصار الظالم والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، ومواصلة استهداف المقدسات الإسلامية والوطنية، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، مما يتطلب مواصلة تعبئة الدعم للقضية الفلسطينية واليقظة اللازمة لمواجهة كل الاعتداءات التي تستهدف الشعب الفلسطيني ومخططات التهويد ومسح الهوية العربية للقدس الشريف ومواجهة كل محاولات التطبيع.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

على المستوى السياسي، ونحن نقدم اليوم الحصيلة المرحلية علينا كذلك تقدير حجم الجهود التي بذلت لتدعيم دور البرلمان وإرساء مرحلة جديدة في العلاقة بين الحكومة والبرلمان وفي مسائلته ومراقبته للعمل الحكومي، والتقدم الجماعي نحو تنزيل أحكام الدستور، ومن ذلك الحرص على تنظيم جلسة الأسئلة الشهرية وتجاوز الإكراهات والعراقيل، من أجل دعم العمل المشترك بين البرلمان والحكومة.

ومن جهة أخرى ووعيا منها بالطبيعة الخاصة للولاية التشريعية الحالية وللاستحقاقات الدستورية المرتبطة بها، أعدت الحكومة ولأول مرة مخططا تشريعيًا مندمجا ومتكاملا. وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تسريع وتيرة الإنتاج التشريعي، فمن أصل 16 قانون تنظيميا مقررة في إطار المخطط التشريعي، تمت المصادقة على 06 مشاريع قوانين تنظيمية وإعداد 04 مشاريع أخرى هي في طور المصادقة. كما قامت الحكومة باعتماد قانونين إطار و204 مشاريع قوانين عادية منها 08 قوانين تقضي بتنفيذ احكام الدستور و99 مشروع قانون تهم مختلف السياسات القطاعية، إضافة إلى 97 تقضي بالموافقة على اتفاقيات دولية وثنائية.

ووعيا منها بما يكتسيه إصلاح منظومة العدالة من أهمية بالغة في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، عملت الحكومة على إنجاز ميثاق لإصلاح منظومة العدالة يروم توطيد استقلال السلطة القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، وإنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة، وتحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها. وقد تم إنجاز هذا الميثاق بعد استكمال مسلسل تشاوري واسع أشرفت عليه الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة وتوج بإعلان الموافقة الملكية السامية على مضامينه في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك يوم 30 يوليوز 2013 بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لعيد العرش المجيد. ويتضمن هذا الميثاق الأهداف الإستراتيجية الكبرى لإصلاح منظومة العدالة.

كما عملت الحكومة على بلورة تصور متكامل لتنزيل مشروع الجهوية وتدعيم مسلسل اللامركزية، انطلق من الإعلان المبكر عن البرنامج الزمني للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، بما يمكن الفاعلين السياسيين من الاستعداد اللازم لهذا الاستحقاق الهام. وفي نفس السياق، تحرص الحكومة على ترسيخ المقاربة التشاركية في إعداد القانون التنظيمي للجهة والقوانين المتعلقة باللوائح الانتخابية والتقطيع الترابي وترسيخ خيار الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة التي هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي و ضمان حياد السلطات العمومية والنهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات بما يضمن انبثاق مجالس ديمقراطية وفعالة وذات مصداقية ويقطع نهائيا مع كل ما من شأنه التشكيك في شفافية ونزاهة الانتخابات.

وسعيا إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان ببلادنا، عملت الحكومة على استكمال إجراءات المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وعرض مشاريع القوانين الخاصة بالموافقة على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والخاصة بتقديم الشكايات، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والخاص بتقديم البلاغات والشكايات، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب والخاص بزيارة أماكن الاعتقال. كما تفاعلت بلادنا مع مختلف الآليات الدولية المعنية باحترام حقوق الإنسان ومحاربة كل أشكال التمييز. وأتاحت لها زيارة هذه مناطق عدة في المغرب، ولاحظت في الميدان الإنجازات التي تحققت في المجالات المدرجة في نطاق عملها خصوصا وفي مجال حقوق الإنسان عموما.

كما ضاعفت الحكومة من جهودها للنهوض بحرية الصحافة، سعيا إلى إرساء إعلام ديمقراطي وحر ومسؤول وتعددي. وقد تم بهذا الخصوص إعداد مشروع مدونة حديثة للصحافة والنشر، خالية من العقوبات السالبة للحرية، ومشروع إحداث مجلس وطني مستقل للصحافة، بالإضافة إلى سلسلة من المقتضيات التي تهم توسيع ضمانات ممارسة الصحافة وتعزيز دور القضاء، ومراجعة منظومة الزجر والمتابعة في قضايا التشهير والقذف، وتحقيق الاعتراف القانوني لقطاع الصحافة الإلكترونية.

وفي إطار إقرار سياسة عمومية مندمجة للاهتمام بقضايا المرأة، تم اعتماد خطة لتنسيق جهود القطاعات الحكومية للنهوض بحقوق المرأة في عدة مجالات تهم أساسا تعميم ولوج الفتيات إلى جميع مستويات النظام التربوي ومحاربة الأمية لدى النساء، وتحسين الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية، وتطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات، إضافة إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء، والولوج المتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي، ومحاربة العنف ضد النساء والتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

وسعيا إلى النهوض بأدوار المجتمع المدني، سهرت الحكومة على تنظيم الحوار الوطني الأول حول "المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة"، الذي انطلق يوم 13 مارس 2013 واختتم يوم 15 ماي 2014 وعرف مشاركة أكثر من

10000 فاعلة وفاعل جمعوي وخبير وطني ودولي، تمخض عن مخرجات وتوصيات نوعية، تفاعل معها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي تفضل بإقرار 13 مارس من كل سنة يوماً وطنياً للمجتمع المدني، يشكل مناسبة للاحتفاء بجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وتثمين الجهود والأنشطة التي تقوم بها واستشراف آفاقها المستقبلية.

وقد أسفر هذا الحوار عن مقترحات تهم مشروع قانون تنظيمي حول الملتزمات التشريعية، ومشروع قانون تنظيمي حول العرائض، ومشروع قانون حول التشاور، ومشروع مدونة شاملة حول الحياة الجمعوية وميثاقاً وطنياً للديمقراطية التشاركية.

وسعيًا منها إلى إعادة الاعتبار للمرفق العمومي ولمعالجة الاختلالات المزمنة التي تتألف من مبادئ ومنطق الشفافية والتنافس الشريف وبذل الجهد والحرص على العمل عوض الربح والربونية، حرصت الحكومة على ضمان إعادة الاعتبار للمرفق العمومي واستمرار الخدمة العمومية وإرساء تكافؤ الفرص والشفافية في التعيينات في المناصب العليا والمباريات وذلك من خلال:

- إصدار القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الدستور، بهدف ضمان تكافؤ الفرص والاستحقاق، وترسيخ مبادئ الشفافية والمحاسبة. وقد بلغ عدد التعيينات في المناصب السامية إلى غاية شهر يونيو الماضي، 404 منصبا ساميا، بعد التداول بشأنها في المجلس الحكومي، حوالي 13 في المائة خصصت للنساء.

- إرساء مبدأ التوظيف عبر المباراة وإنهاء التوظيف المباشر في إطار الحرص على ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في الولوج للوظيفة العمومية حيث تم إلى متتم شهر يونيو الماضي، تنظيم 1.925 مباراة بالإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، همت أزيد من 54 ألف منصب.

- ضمان استمرارية الخدمات العمومية مع احترام الحق الدستوري في ممارسة الإضراب من خلال تكريس مبدأ الأجر مقابل العمل، ومحاربة التغيب غير المشروع عن العمل وإنهاء احتلال الأملاك العمومية، وذلك للقطع مع التعثر المستمر إن لم نقل التوقف المتكرر بفعل تتالي الإضرابات

غير المبررة و غير المؤطرة في مجموعة من المرافق العمومية الحيوية وخاصة قطاعات الصحة والقضاء والتعليم والجماعات المحلية.

- الحد من الجمع بين العمل في المدرسة العمومية والقطاع الخاص وبين العمل في القطاع العام والقطاع الخاص في قطاع الصحة، مع إخضاع الاستثناءات في هذا الإطار إلى شروط صارمة.

وترسيخا لقيم الشفافية وسعيا إلى إرساء الحكامة الجيدة، سعت الحكومة إلى الحد من الاحتكارات والاستثناءات والعمل على تعويض التراخيص والامتيازات الجاري بها العمل في قطاعات النقل والمقاع مثلا بدفاتر تحملات تحدد الشروط الموضوعية للاستفادة منها في إطار المساواة وتكافؤ الفرص.

وفي مجال مكافحة الفساد والرشوة، انكبت الحكومة على إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية ومحاربة الرشوة بتشاور مع مختلف الأطراف المعنية بالظاهرة، والتي من المتوقع تنزيلها واعتماد ميثاق وطني لمحاربة الرشوة في غضون السنة الجارية بإذن الله.

كما اتخذت الحكومة اجراءات عملية للتفاعل مع التوصيات التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات، بالمبادرة إلى تتبع تنفيذ هذه التوصيات والاستفادة من مختلف الملاحظات الواردة في تقارير المجلس، و تحريك مساطر المتابعة القضائية متى كانت طبيعة هذه الاختلالات تستوجب ذلك.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

وعلى المستوى الاقتصادي، كثفت الحكومة جهودها لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال الحرص على ضبط التوازنات الماكرواقتصادية، والشروع في تنزيل الاصلاحات الهيكلية الكبرى ومباشرة الإصلاحات الضرورية على المستوى التشريعي والمؤسساتي والإجرائي بهدف تحسين مناخ الأعمال.

وبهذا الخصوص، نجحت بلادنا، في توقيف المنحدر السلبي على مستوى المالية العمومية وعلى مستوى التوازنات الخارجية، حيث استطعنا في ظرف سنة واحدة أن نقلص عجز الميزانية والعجز الخارجي بما يقارب نقطتين من الناتج الداخلي الخام، على التوالي من 7.3 في المائة سنة 2012 إلى 5.5 في المائة سنة 2013 ومن 9.7 في المائة سنة 2012 إلى 7.6 في المائة سنة 2013.

وستواصل الحكومة سعيها للتحكم أكثر في عجز الميزانية خلال السنوات المقبلة تماشياً مع مقتضيات الدستور الجديد، مما سيمكن من الحد من تفاقم الدين وانخراطه في خط تنازلي لينخفض مستواه نسبة إلى الناتج الداخلي الخام إلى أقل من 60%.

وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، تميزت سنة 2013 بتسارع النمو الاقتصادي حيث بلغ نسبة 4,4% مقابل 2,7% خلال سنة 2012. وبالرغم من الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة والسياق الإقليمي غير المستقر، فقد سجل قطاع السياحة مع نهاية سنة 2013 نمواً بنسبة 8% في عدد السياح الوافدين مقارنة مع سنة 2010. وبلغت مداخيل السياحة بالعملة الصعبة ما يناهز 58 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 2% مقارنة مع سنة 2010.

وفي إطار حرص الحكومة على تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة، ووعياً منها بضرورة إعطاء الأولوية للصناعة قامت الحكومة بإطلاق المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020. ويهدف هذا المخطط إلى إحداث نصف مليون منصب شغل في أفق سنة 2020، وزيادة حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام بـ 9 نقاط، لينتقل من 14 إلى 23 في المائة في أفق 2020.

ومن أجل ذلك ستعمل الحكومة على تعبئة 1000 هكتار من الوعاء العقاري العمومي لإحداث مناطق صناعية مخصصة للكرام. كما ستقوم بإحداث صندوق عمومي لمواكبة التطوير الصناعي، بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم، وسيشكل دعامة للمقاولات والقطاعات التي تنتج قيمة مضافة عالية أو تطور العرض التصديري أو توفر فرصاً للشغل أكثر.

كما تواصلت السياسة الإرادية للاستثمار العمومي حيث المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام بمختلف مكوناته ما يناهز 186 مليار درهم سنة 2014 و 165 مليار درهم سنة 2013 و 188 سنة 2012 مقابل ما يناهز 167 مليار درهم سنة 2011 و 163 مليار درهم برسم سنة 2010. كما حرصت الحكومة على تطبيق الأفضلية الوطنية من أجل تمكين المقاولات الوطنية من الصفقات العمومية وبالتالي الاستفادة من الإمكانيات المالية الكبيرة المتاحة في إطار الاستثمار العمومي.

وعلى صعيد آخر، أولت الحكومة عناية خاصة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص، خاصة من خلال تعزيز الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالتوقيع في 9 مارس 2012 على مذكرة تفاهم بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل التأسيس لحوار وتساوور دائمين مع الفاعلين الاقتصاديين، و تطوير عمل اللجنة الوطنية المكلفة بتحسين مناخ الأعمال وتسريع وتيرة اشتغالها.

وهكذا تم إصدار المرسوم المتعلق بالضابط العام للبناء المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق، بعد تعثر دام حوالي 20 سنة. وسيمكن هذا المرسوم، الذي ينص على إحداث الشباك الوحيد للتعيمير على مستوى الجماعات التي تتعدى ساكنتها 50.000 نسمة، من تبسيط وتعزيز شفافية المساطر المتعلقة برخص البناء والسكن وكل ما يتعلق بالتعمير، وتيسير الولوج إلى المعلومة ومتابعة مراحل الترخيص، وكذا ضبط الآجال المحددة لمختلف المراحل المتعلقة بالترخيص بالبناء والترخيص بالسكن.

وقد حظيت المقاولات وخاصة الصغيرة والمتوسطة برعاية خاصة من طرف الحكومة، حيث تمت معالجة إشكاليات مزمنة ومطالب قديمة، وذلك من خلال عدة إجراءات تجلت أساسا فيما يلي :

- تقليص نسبة الضريبة على الشركات ذات الأرباح أقل من 300 ألف درهم إلى 10%.

- معالجة إشكالية "المصدم butoir" المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة والمتراكم منذ سنوات، وهو ما سيكلف الميزانية 1,5 مليار درهم هذه السنة.

- إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بخصم الضريبة على القيمة المضافة، والمطبقة منذ سنوات، بكلفة تجاوزت إلى حدود الآن مليار و100 مليون درهم.

- تسريع وتيرة استرجاع الضريبة على القيمة المضافة : إرجاع 5 مليار و200 مليون درهم سنة 2012 و نفس المبلغ سنة 2013، مقابل 3 مليار و800 مليون درهم سنة 2011.

- تسريع أداء المتأخرات المتراكمة منذ سنوات على الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بمبلغ 2,1 مليار درهم.
- تسريع أداء المتأخرات المتراكمة على المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بتخصيص مبلغ 2 مليار درهم في إطار العقد البرنامج.
- إعفاء الملتزمين بالضرائب والرسوم والحقوق الجمركية والمدنيين للدولة من فوائد التأخير والغرامات مقابل أداء أصل الدين، مما مكن من استخلاص ما يناهز 6 مليار درهم من الباقي استخلاصه المكون منذ سنوات لفائدة الدولة والجماعات الترابية ومكن المواطنين من تسوية وضعيتهم الجبائية.
- معالجة الإشكالية المزمنة للعقود الخاصة للتكوين، من خلال تبسيط وتوضيح المساطر لاستفادة أكبر عدد من المقاولات الصغرى والمتوسطة وتقوية شفافية النظام وتقليص مدة إرجاع مصاريف التكوين.
- إدخال تعديلات شاملة على نظام التكوين المستمر، من خلال إعداد مشروع قانون ينظمه، ويحدد مصادر ومساطر تمويله، وقواعد حكامته.
- تفعيل المقتضيات المتعلقة بتقديم التسبيقات للمقاولات وتقديم مشروع قانون يتعلق برهن الصفقات العمومية، لرفع القدرات التمويلية للمقاولات التي تعمل في مجال الصفقات العمومية.
- وضع ميثاق يؤطر مسطرة تحصيل الديون العمومية بواسطة الإشعار للغير الحائز - ATD

وفي نفس السياق الداعم لأجواء الثقة واستشرافا للآفاق المستقبلية الواعدة للاقتصاد الوطني، أقدمت الحكومة برسم قانون المالية 2014 على إنشاء المساهمة الإبرائية على الأصول والموجودات المنشأة بالخارج من طرف المواطنين المغاربة لتمكينهم من تسوية وضعيتهم إزاء قانون الصرف والاستفادة من الإعفاء من أي متابعة ضريبية أو قضائية أو إدارية ومنحهم حق التصرف في هذه الموجودات في إطار قانوني يتسم بالشفافية والمسؤولية.

ومن جهة أخرى، أقدمت الحكومة على مباشرة مجموعة من الإصلاحات الكبرى تعالج إشكاليات متراكمة وملحة. وهذا الخصوص، شرعت الحكومة

في الإصلاح الفعلي لنظام المقاصة بهدف ترشيد الدعم في أفق توجيهه إلى الفئة المحتاجة والمستهدفة، حيث تم، في مرحلة أولية اعتماد نظام المقايسة الجزئية بالنسبة لأسعار البنزين والغازوال والفيول الصناعي مع تحديد سقف للدعم المقدم لهذه المواد حسب الاعتمادات المرصودة في قانون المالية، قبل أن يتقرر، في مرحلة ثانية، رفع الدعم الموجه للبنزين والفيول الصناعي ومراجعة الدعم الموجه للغازول. وقد مكنت هذه الاجراءات من تخفيض نفقات المقاصة من أكثر من 6 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2011 إلى أقل من 4 في المائة سنة 2014.

كما أن المداخل المترتبة عن الإصلاح سيتم توجيهها لدعم الاستثمار المنتج وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية من جهة أخرى، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن وكذا دعم بعض الفئات المعوزة المستهدفة.

وبالنظر للوضعية المالية المتدهورة منذ سنوات للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فقد أعدت الحكومة خطة إنقاذ ضمن عقد برنامج بغلاف مالي يبلغ 45 مليار درهم في إطار تدخل والتزام قوي للدولة والمكتب بالإضافة إلى المشتركين ضمن مجهود جماعي متوازن يؤدي في نفس الوقت إلى استعادة العافية المالية للمكتب دون المساس بتسعيرة الشطر الاجتماعي.

كما قامت الحكومة بإصلاح شمولي للمالية العمومية، حيث شرعت الحكومة، في إطار مقارنة تشاركية وتدرجية، في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنظمة في 2013، والتي سطرت معالم إصلاح شامل وتدرجي للمنظومة الضريبية بهدف توسيع الوعاء الضريبي وعقلنة الإعفاءات الجبائية وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة وتوطيد آليات الشراكة والصالح ما بين المواطن والإدارة الجبائية.

إضافة لذلك، سرعت الحكومة ورش إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية المفتوح منذ سنوات، إذ تمكنت من بلورة مشروع القانون التنظيمي وعرضه على البرلمان، لجعل التدبير المالي مبنيا على النتائج وتحسين شفافية المالية العمومية وتقوية دور البرلمان في المراقبة المالية.

ومن جهة أخرى تم إصدار المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، الذي يمثل إصلاحا كبيرا لنظام الصفقات العمومية من خلال اعتماد إطار موحد لصفقات

الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وتحسين المنافسة والمساواة بين المتنافسين، وتحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين وآليات تقديم الطعون والشكايات، ومحاربة الغش والرشوة وتضارب المصالح.

كما تم وضع مشروع قانون يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كتوجه استراتيجي سيمكن من الاستفادة من قدرات القطاع الخاص والمستثمرين بهدف توفير خدمات عمومية وبنيات تحتية اقتصادية واجتماعية ذات جودة وبأقل تكلفة.

كما عملت الحكومة من جهة أخرى على إصلاح مندمج للقطاع المالي من خلال تسريع وتيرة تنزيل إصلاحات نوعية تهم القطاع المالي بكل مكوناته وتساهم في تعزيز تنافسية وإشعاع القطب المالي للدار البيضاء بما يمكن من تأهيل القطاع المالي على المستويين القانوني والمؤسسي، بهدف تطوير أدائه ومساهمته في التنمية الاقتصادية وتدعيم استقراره وإشعاعه على المستوى القاري.

وبهذا الخصوص، واصلت الحكومة مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع المالي، بهدف تحصين القطاع المالي في مواجهة الأزمات والمخاطر والتقلبات، وتعميق دوره في تمويل الاقتصاد. كما تم إقرار مشروع القانون البنكي ليشمل البنوك التشاركية مما يستجيب لانتظارات المواطنين فيما يتعلق بتوسيع فرص التمويل و يتيح للأبنك الرفع من مستوى تعبئة الادخار ويمكن الاقتصاد الوطني من جذب استثمارات خارجية جديدة.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

إذا كان تعزيز أسس نمو اقتصادي قوي ومستدام من أهداف البرنامج الحكومي، فلقد شكل مراعاة القدرة الشرائية للمواطنين وضمان استفادتهم من الخدمات والتغطية الاجتماعية والنهوض بالتشغيل إحدى أولويات هذا البرنامج.

وبهذا الصدد عملت الحكومة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال تطوير الإجراءات التالية :

- مواصلة دعم بعض المواد الأساسية عبر صندوق المقاصة وذلك بالتكفل بغلاف مالي يناهز 130 مليار درهم برسم الفترة 2012-2014.
 - رصد أكثر من 50 مليار درهم برسم الفترة 2012-2014 لتنفيذ الالتزامات العامة والقطاعية المتعلقة باتفاق 26 أبريل 2011.
 - الرفع بنسبة 10% من الحد الأدنى القانوني للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وفي الفلاحة على مرحلتين (5% ابتداء من فاتح يوليوز 2014 و5% ابتداء من فاتح يوليوز 2015).
 - الرفع من الأجر الأدنى في الوظيفة العمومية إلى 3.000 درهم لفائدة 53 ألف موظف وموظفة، بكلفة مالية تقدر بـ160 مليون درهم سنويا.
 - الرفع من الحد الأدنى للمعاشات التي تصرف لمتقاعدي المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمياومين، ليبغ 1000 درهم شهريا. وقد استفاد من هذا الإجراء أزيد من 10.500 متقاعدا.
 - تخفيض أسعار 320 دواء سنة 2012 بمعدل تخفيض قدره 50%، وأزيد من 1.250 دواء إضافيا سنة 2014، تراوحت نسبة تخفيض عدد منها ما بين 20 و 80%.
 - الرفع من عدد المستفيدين من برنامج "تيسير" للمساعدات المالية المباشرة لفائدة تـمدرس أبناء الأسر الفقيرة ليصل إلى 757 ألف تلميذ برسم 2012-2013 بكلفة 620 مليون درهم، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين برسم الموسم الدراسي 2013-2014 ما مجموعه 825 ألف تلميذ.
 - الزيادة في قيمة وعدد المنح، التي لم تتم مراجعتها منذ أزيد من ثلاثة عقود، حيث تم الرفع من عدد الطلبة الممنوحين بنسبة 66% ما بين الموسمين الجامعيين 2010-2011 و 2013-2014، ليفوق عدد المستفيدين برسم الموسم الجامعي الحالي 230 ألف طالب مقابل 150 ألف طالب في الموسم الجامعي 2010-2011. كما ارتفعت الميزانية المرصودة للمنح الجامعية من 528 مليون درهم في الموسم الجامعي 2010-2011 إلى مليار و280 مليون درهم برسم الموسم الجامعي الحالي.
- وسعيا إلى ضمان استفادة المواطنين من الخدمات والتغطية الاجتماعية، أنشأت الحكومة، في سنة 2012، صندوق دعم التماسك الاجتماعي بغلاف

مالي يناهز 2,5 مليار درهم، و 3,5 مليار درهم في سنة 2013. ويهدف هذا الصندوق إلى تمويل العمليات الاجتماعية المتعلقة بنظام المساعدة الطبية وبرنامج تيسير الذي تقدم الكلام عنه واستهداف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة في غضون السنة الحالية إن شاء الله.

وفي هذا الإطار، شرعت الحكومة في تعميم نظام المساعدة الطبية "راميد"، إذ بلغ عدد المؤهلين للاستفادة من نظام المساعدة الطبية حوالي 7 ملايين مستفيداً، أي ما يفوق 82% من الفئة المستهدفة والتي تقدر بـ 8,5 مليون نسمة. كما عملت الحكومة على مضاعفة ميزانية اقتناء الأدوية الموجهة للمستشفيات والتي انتقلت من 675 مليون درهم سنة 2011 إلى 1,6 مليار درهم سنة 2012، ثم إلى 2,4 مليار درهم سنة 2013.

وفي إطار دعمها لآليات التغطية الاجتماعية، عملت الحكومة على تمكين الأجراء الذين لم يستوفوا شرط 3.240 يوم انخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من استرجاع مبلغ مساهماتهم مرسمة أو استكمال عدد الأيام اللازمة للاستفادة من معاش التقاعد. وسيستفيد من هذا الإجراء حوالي 35.500 مؤمن وذلك منذ سنة 2000. كما تقرر توسيع سلة علاجات التأمين الصحي الإجباري بالنسبة للمؤمنين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتشمل علاجات الأسنان، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2015.

كما عملت الحكومة على إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، وذلك بمضاعفة المساهمة المالية المحددة لانطلاق هذا المشروع والتي التزمت بها في إطار الحوار الاجتماعي، من 250 مليون درهم إلى 500 مليون درهم.

وسعيًا إلى النهوض بالتشغيل وتعزيز برامج محاربة البطالة، فقد قامت الحكومة بمجهود استثنائي في التشغيل العمومي من خلال إحداث ما يزيد على 68.000 منصب شغل برسم السنوات المالية 2012 و2013 و2014.

كما واصلت الحكومة دعم برامج التشغيل القائمة حيث من المتوقع سنة 2014 في إطار برامج إنعاش التشغيل الثلاث، إدماج 55.000 مستفيداً من برنامج "إدماج" و 18.000 مستفيداً من برنامج "تأهيل" ومواكبة 1.500 حاملاً لمشروع في إطار التشغيل الذاتي.

وتم احداث نظام ضريبي تحفيزي لدعم التشغيل الذاتي. كما تم إطلاق برنامج "تأطير" لفائدة 10.000 مجاز، بغلاف مالي ناهز 160 مليون درهم، قصد الحصول على إجازة مهنية جديدة في مهن التدريس الذي سيتيح للمستفيدين منه الفرصة للعمل في القطاع الخاص أو اجتياز مباريات ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

وفي إطار تعزيز الهوية الوطنية وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها، حرصت الحكومة على تعزيز حضور اللغة الأمازيغية بقنوات الإعلام السمعي البصري العمومي من خلال دفاتر التحملات الجديدة، وتشجيع الإنتاج والإبداع الأمازيغيين والمبدعين الأمازيغيين.

وفي إطار اعتماد سياسات ثقافية وإعلامية وفنية تعزز الهوية المغربية، عملت الحكومة على دعم مجموعة من التظاهرات الثقافية والفنية المنظمة من طرف جمعيات المجتمع المدني، إلى جانب رصد مبلغ 40 مليون درهم عوض مبلغ لم يكن يتعدى في السابق 11,5 مليون درهم لدعم المشاريع الثقافية والفنية وفق دفاتر تحملات دقيقة. وتم لأول مرة، برسم سنة 2014، تخصيص مبلغ 179 مليون درهم لصيانة وتأهيل واثمين التراث الثقافي المادي واللامادي، بمساهمة من الدولة تقدر بـ 50 مليون درهم.

وفيما يتعلق بتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج، تجلت أهم المنجزات في تمكين الجالية المقيمة بالخارج، خاصة الجالية المتواجدة خارج أوروبا، من الانخراط في نظام للتقاعد بالمغرب وتوفير تغطية تتلاءم ومتطلباتهم بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير. كما تجلت هذه المنجزات في توزيع ألف منحة جامعية للطلبة المعوزين المنحدرين من أسر مغربية مقيمة بالخارج بتعاون مع وزارة التعليم العالي، وتخصيص الدعم لـ 53 قنصلية و10 سفارات بغية إبرام عقود سنوية لتوسيع نظام المساعدة القانونية والقضائية لفائدة الجالية المغربية.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

إن الخلاصة العامة لهذه الإصلاحات والإجراءات تتجلى في حفاظ بلادنا على جاذبيتها وتنافسيتها في محيط مضطرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقدرتها على استثمار الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والإصلاحات الجارية وهو ما تجلى بالخصوص في :

- انتخاب بلادنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان الأممي، بتصويت 163 دولة.
- حفاظ بلادنا على تنقيط مؤسسات التصنيف الائتماني السيادي في درجة الاستثمار ورفعها من آفاق سلبية في السابق إلى مستقرة حاليا.
- الحفاظ على الخط الائتماني الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي.
- كسب عشر نقط في مؤشر مناخ الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، برتبة 87 من أصل 189 دولة.
- ترشيح بلادنا لبرنامج ثان في إطار برنامج تحدي الألفية الأمريكي.
- إخراج المغرب من طرف مجموعة العمل المالي الدولي من القائمة الرمادية للدول غير المحترمة للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتبييضها.
- ارتفاع التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية خلال سنة 2013 إلى 40 مليار درهم مقابل 32 مليار درهم برسم سنة 2012 و 20.8 مليار درهم سنة 2011.
- الحفاظ على حجم تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج حيث بلغت سنة 2013 ما مجموعه 58.3 مليار درهم، وشبه استقرارها خلال السنوات الأخيرة بالرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرفها دول الإقامة.
- تجاوز، و لأول مرة، عتبة عشرة ملايين سائح سنة 2013.
- تحسن رتبة المغرب في مؤشر النجاعة اللوجيستكية، حيث احتل سنة 2012، حسب تقرير البنك الدولي الرتبة 50 عالميا بعدما كان يحتل الرتبة 94 سنة 2007، وتقدم بذلك ب 44 مرتبة في ظرف 5 سنوات.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

كانت تلکم أبرز معالم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وهي حصيلة إيجابية، ومشرفة، بالنظر لدقة وصعوبة الظرفية الدولية والإقليمية والوطنية التي تقلدت فيها الحكومة مسؤولية تدبير الشأن العام، مع ما يعني ذلك من محدودية الإمكانيات وضيق هامش التصرف.

وهي حصيلة مشرفة بالنظر إلى طبيعة هذه المرحلة الانتقالية المتسمة أساساً بتنزيل الدستور الجديد، مع ما يعني ذلك من عمل جاد وعميق. وبهذه المناسبة، أود أن أنوه بروح المسؤولية العالية التي أبان عنها الفريق الحكومي والأغلبية البرلمانية وكذا بالتعاون والانسجام الذين طبعا عملهما.

وهي حصيلة مطمئنة ترسخ صدقية التزام الحكومة بتنفيذ ما تعهدت به، وتساهم في استعادة ثقة المواطنين والمواطنات في العمل السياسي واهتمامهم بالشأن العام وفي إرساء علاقة قائمة على الوضوح والصراحة مع الفاعلين الاقتصاديين بهدف تشجيع المقاولات الوطنية وتحسين مناخ الأعمال.

كما أنها مطمئنة لكونها رسخت ثقة شركائنا و مختلف المؤسسات الدولية في استقرار المغرب السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي صلابة مقوماته وأسسها الاقتصادية والمالية وفي مصداقية مساره الإصلاحية.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

إن هذه الحصيلة، التي تشرفت باستعراضها أمامكم، تعتبر كذلك مطمئنة بالنظر إلى الآفاق الواعدة التي فتحتها بالنسبة لبلادنا. وفي هذا السياق، تمثل سنة 2014 محطة مفصلية في عمل الحكومة على مختلف المستويات مما توجب معه ضبط أولويات عمل الحكومة للمرحلة القادمة، وتعبئة الإمكانيات المتاحة لضمان حسن تنفيذها. وينطلق تحديد هذه الأولويات من ثلاث معطيات أساسية:

- أولاً، تقييم الأداء خلال السنتين الماضيتين من الولاية الحكومية والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات الإقليمية والدولية.

- ثانيا، تشكيل أغلبية جديدة، واستيعاب المقترحات البرنامجية لحزب التجمع الوطني للأحرار.

- ثالثا، ضرورة إعطاء نفس جديد لعمل الحكومة وتسريع وتيرة الانجاز والتجاوب مع انتظارات المواطنين والمقاولات.

ولهذه الغاية، تعزم الحكومة التركيز على أورش وإصلاحات ذات أولوية حسب المحاور الأربع التالية :

المحور الأول : الأورش السياسية الهادفة إلى صيانة السيادة والوحدة الوطنية والترابية وإلى تعزيز البناء الديمقراطي ومواصلة تنزيل مقتضيات الدستور وترسيخ القانون والحريات والحكامة الجيدة:

وفي هذا الإطار، سيظل الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنية والترابية من أهم أولويات عمل الحكومة، بالإضافة إلى الرفع من وتيرة تنزيل مقتضيات الدستور. كما ستواصل الحكومة تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة ودعم وترسيخ الحقوق والحريات وتوفير آليات السعي نحو تحقيق المناصفة ومشاركة المجتمع المدني في الشأن العام.

كما ستواصل الحكومة سعيها لترسيخ الحكامة الجيدة من خلال إرساء قواعد الشفافية وسيادة القانون والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركز، والعناية بالمغاربة المقيمين بالخارج، وتفعيل التوجهات الملكية السامية المتعلقة بسياسة الهجرة.

المحور الثاني : الأورش الاقتصادية الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة وخلق ظروف الإقلاع الاقتصادي:

وفي هذا المحور، ستواصل الحكومة جهودها في تقوية الاقتصاد الوطني لتعزيز دور بلادنا كقطب جهوي للاستثمار والإنتاج والمبادلات، باستثمار شبكة اتفاقيات التبادل الحر التي تتوفر عليها بلادنا والعلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والمالية التي تربطنا بمحيطنا العربي وبالدول الإفريقية وخاصة إبراز البعد الإفريقي لبلادنا واستثمار العلاقات التاريخية المتجددة والمتجددة مع إفريقيا جنوب الصحراء ودول غرب إفريقيا لتطوير شراكات تنموية فاعلة، وذلك في إطار ميثاق ينبنى على خمس مداخل أساسية متكاملة، وهي :

1. الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية.
2. تسريع وتيرة إنجاز المخططات القطاعية و متابعة تنفيذها وتوفير شروط التكامل والالتقائية بينها.
3. تسريع الإصلاحات القانونية والمؤسسية المرتبطة بمناخ الأعمال.
4. تعزيز تنافسية المقاولات المغربية وتموقع بلادنا على الصعيد العالمي، وخاصة مع إفريقيا.
5. تعزيز التدبير المستدام للبيئة والموارد الطبيعية.
6. مواصلة تقوية آليات الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص.

المحور الثالث : الأوراش الاجتماعية والثقافية الهادفة إلى دعم التماسك الاجتماعي وتحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وتدعيم التنوع الثقافي :

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة عازمة على بلورة سياسة اجتماعية متكاملة ومندمجة ومتناسقة وفاعلة، وفق مقاربة تشاورية واسعة، من خلال حوار وطني حول واقع وآفاق السياسات الاجتماعية لبلادنا بما يمكن من استفادة أوسع للفئات الاجتماعية من ثمار التنمية ويساهم في القضاء على الفقر والهشاشة والتهميش. وستواصل الحكومة في هذا الصدد الأوراش التالية :

1. إطلاق استراتيجية وطنية للتشغيل.
2. الرفع من جودة التعليم وتعميمه.
3. تدعيم التنوع الثقافي ببلادنا و الإسراع في إخراج القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وفق مقاربة تشاركية واسعة باعتبار الأمازيغية رصيذا مشتركا لجميع المغاربة.
4. مواصلة تعميم وتحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية.
5. تعزيز الحوار الاجتماعي وفق منظور توافقي يوازن بين مصالح الأجراء والمؤسسات الإنتاجية على حد سواء.
6. مراجعة سياسة إعداد التراب الوطني وتحسين شروط الحصول على السكن اللائق.

7. إعطاء دفعة قوية لتنمية وفك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق النائية بوضع مخطط شامل ومتكامل لتنمية المناطق القروية والجبلية.

8. تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية.

4. الأوراش الهادفة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى :

بالإضافة إلى الأوراش الكبرى الواردة في المحاور السابقة، تلتزم الحكومة بمواصلة تنزيل الأوراش الإصلاحية التالية :

1. رفع الوتيرة في تنزيل مقتضيات الدستور.

2. إصلاح النظام الجبائي.

3. تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية.

4. مواصلة إصلاح نظام المقاصة في إطار مقارنة تدريجية توازي بين تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية والحفاظ على التوازنات الاجتماعية واستهداف الفئات الهشة.

5. إصلاح منظومة التقاعد بما يحفظ توازنها المالي واستدامتها وتوسيع قاعدة المستفيدين من أنظمة التقاعد وتحسين حكامتها تديرها.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

إن الآثار التي تحققت بفضل سلسلة الإجراءات المذكورة، محطة على طريق الاستجابة للانتظارات الشعبية المشروعة للمواطن المغربي، وفق مسار الإصلاح في إطار الاستقرار، كما تمثل المستوى المتقدم للتفاعل الشعبي مع الإصلاحات بل والتفهم المعترف للتحديات والإكراهات.

ولذلك فإن الحكومة عازمة على مواصلة استكمال البناء المؤسساتي لبلادنا، والتنزيل الديمقراطي والتشاركي لمقتضيات الدستور، وإنجاح الإصلاحات الهيكلية، وتحسين المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، من خلال تكثيف الجهود بمزيد من الطموح واليقظة والتفاعل الإيجابي والسريع مع تطورات الظرفية الدولية وتوفير شروط الاستفادة من الفرص التي يتيحها اقتصادنا الوطني، وعمقنا الإفريقي ومحيطنا العربي و خاصة دول مجلس

التعاون الخليجي الشقيقة، ووضعنا المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وعلاقتنا المتميزة مع دوله، وشراكتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الاتفاقيات المبرمة مع باقي شركائنا.

ولابد من التأكيد على أن نجاح هذه الأوراش والإصلاحات ليس من مسؤولية الحكومة وحدها، بل هو مجهود جماعي يقتضي إرادة جماعية للإصلاح ويعتمد على التعبئة والانخراط الايجابيين للمؤسسات وللفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني وعموم المواطنين، كما يتطلب من الجميع جعل المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار والحفاظ على جو الثقة وتغليب منطق التعاون بدل الصراع و اعتماد منهجية التشاور والحوار وجعل الحفاظ على استقرار وجاذبية وتنافسية بلادنا هو الهدف الأساسي الذي يسعى الجميع لتحقيقه.

وأغتنم هذه المناسبة، للتنويه بروح المسؤولية العالية التي أبان عنها الفريق الحكومي في حالته الأولى والثانية، وكذا بالتعاون والانسجام الذين طبعا عمله. وكذا للتنويه وتقديم الشكر للأغلبية البرلمانية على تعبئتها المتواصلة حول أوراش الإصلاح والدعم القوي والمسؤول الذي ما فتئت تقدمه للحكومة، ولشكر المعارضة على اقتراحاتها وانتقاداتها البناءة.

واسمحوا لي في الختام أن أتقدم بهذه المناسبة بتحية تقدير وإكبار لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، على العناية المولوية التي يوليها للقوات المسلحة الملكية، ولقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، لدورهم الحيوي في حفظ أمن وسلامة وطمأنينة المواطنين.

كما أحيي عاليا روح المهنية العالية والتفاني والتضحية التي ما فتئ رجال ونساء الأجهزة الأمنية يبرهنون عليها في مزاولتهم لمهامهم النبيلة في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وصيانة الأمن والاستقرار وعلى تعبئتهم ويقظتهم المستمرة للكشف المبكر والتصدي للتهديدات الإرهابية ومكافحة الظواهر الإجرامية، التي تهدد استقرار الوطن وأمن المواطنين وحماية الممتلكات.

كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لأطرو ومسؤولي الإدارات والمؤسسات العمومية لانخراطهم المسؤول والفاعل في تنزيل السياسات العمومية ولما يبذلونه من جهد

وعطاء في توفير الخدمة العمومية للمواطنين ولسهرهم على إنجاز أورش
الإصلاح والبناء والتنمية التي تنجزها بلادنا.

كما أتقدم بالشكر الوافر لعموم المواطنين والمواطنات على تعبئتهم المتواصلة
لإنجاح مسار الإصلاح في إطار الاستقرار الذي تنهجه بلادنا وعلى تفهمهم
وتفاعلهم مع الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تنجزها الحكومة مما من شأنه أن
يساهم في تعزيز جاذبية نموذجنا التنموي وتحرير طاقاته وآفاقه نحو مزيد من
التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتجة للثروة ولفرص الشغل وإدماج الفئات
والمجالات الهشة.

كل ذلك تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.